

آلاف في سلاح الجو (ليصبح المجموع ٣٧ الى ٣٨ ألفاً)، وألف في سلاح البحرية (ليصبح المجموع ١٠ الى ١١ ألف). لكن مصدراً إسرائيلياً يذكر ان احتياطي سلاح الجو يبلغ ٥٠ ألفاً وسلاح البحرية يبلغ ١٠ آلاف، مما يخالف كافة التقديرات الاخرى ويفارق كبير، بل يصعب القبول بهذه الارقام الكبيرة لان السلاحين يميلان الى الاحتفاظ بعنصر نظامي كبير وبالبقاء عند نسبة جاهزية عالية على الدوام. فصحيح انه يتم تخزين حوالي ١٥ بالمئة من طائرات القتال التابعة لسلاح الجو، وأن ذلك يتيح التوسع السريع عند اندلاع الحرب، لكن لن يتطلب ذلك اكثر من ٩ آلاف احتياطي، من طيارين وفنيين ارضيين ومراقبين جويين وطواقم اسناد صيانة. وحتى لو تم قبول هذه الارقام المضخمة كما هي، فربما يكمن التفسير في كون الاعداد الاضافية من الافراد قد خدموا سابقاً في سلاح الجو أو سلاح البحرية ولذلك تم ادراجهم في تقدير حجم احتياطي السلاحين مع ان خدمتهم الاحتياطية السنوية او الطارئة اثناء الحرب ربما صارت تتم في القوات البرية^(١١). هذا، ويجدر التذكير بأن احتياطي سلاح الجو خاصة ربما كانوا من عداد المجموعة الاولى التي تلتحق بوحداتها خلال الساعات الاربع والعشرين الاولى في حالة حرب.

٢ - التسليح: اما فيما يخص التسليح، فيمتلك الجيش الاسرائيلي اعداداً كبيرة من الاسلحة والمعدات المساندة الحديثة. ولن يتم تقديم ثبوت تفصيلي بها هنا، بل تقدير لجاميع الاسلحة في الخدمة الفعلية فحسب. ان القوات البرية تشغل ما بين ٣٦٠٠ و ٤٣٤٠ دبابة. ويبدو عند مقارنة الارقام التفصيلية التي يقدمها كل مصدر لعدد كل طراز من طرز الدبابات في الخدمة، ان المفارقة الكبرى تنجم عن الاختلاف في تقدير عدد دبابات «ميركافاه» الاسرائيلية الصنع و ١٩٠ دبابة «ت - ٥٥/٥٤» سوفياتية الصنع معدلة («ت أ - ٦٧» في التسمية الاسرائيلية). فقد تكلمت المصادر الاسرائيلية والغربية على حد سواء، منذ سنوات عدة، عن وجود ٢٠٠ «ميركافاه» في الخدمة، لكن تشير المعلومات المنشورة حول معدلات الانتاج السنوي انه توجد ٦٠٠ دبابة في الخدمة على الاقل (إن لم نقل ٧٥٠ - ٨٠٠ دبابة). وهكذا، فيظهر ان التقدير العملي والمعقول لقوة الدبابات الاسرائيلية هو ٤٠٠٠ كحد ادنى، او ٤٢٠٠ كمتوسط. على اية حال، يتفق المخططون العسكريون الاسرائيليون عملياً مع المخططين الماليين في تثبيت حجم قوة الدبابات عند مستوى ٤٠٠٠ من الآن فصاعداً.

تأتي ناقلات الجنود المدرعة وعربات قتال المشاة وعربات الاسناد القتالي الاخرى في المقام الثاني في ثبوت ممتلكات القوات البرية الاسرائيلية. ويتمثل تقدير الحد الادنى باربعة آلاف ناقلة جنود واربعة آلاف غربة اخرى، ليصبح المجموع ٨٠٠٠، بينما يؤكد مكتب المحاسبة العامة الاميركي، في واشنطن، ان العدد الحقيقي هو ١٠٦٠٠، منها ٦٥٠٠ ناقلة جنود^(١٢)، فيظهر ان التفاوت بالارقام ناشئ، جزئياً، عن التقديرات المتباينة لعدد عربات المشاة من الانتاج الاسرائيلي، لكنه ينبع، اساساً، من الاختلاف في تقدير عدد الناقلات من طراز «م - ١١٣» الاميركية. فهل توجد ٤٠٠٠ ام ٦٠٠٠ «م - ١١٣». يصعب التوصل الى تخمين دقيق للرقم الاقرب الى الحقيقة في هذه الحالة، فيتسم الرقم الاكبر بالمصادقية لانه صدر عن هيئة رسمية في البلد الذي قدم الناقلات اصلاً، لكن يشمل هذا الرقم على الارجح مجموع الشاحنات منذ بدايتها في اوائل السبعينات ولا يأخذ الخسائر اثناء الحرب او السلم في الحساب (مما يعني طرح ٥٠٠ ناقلة من الحساب العام كحد اقصى).

ان احد فروع القوات البرية الذي شهد نمواً ملحوظاً منذ ١٩٧٣ هو المدفعية الاسرائيلية.